

## رأي المراجع الخارجي حول فعالية المراجعة الداخلية: دراسة تحليلية لبيئة المراجعين الخارجيين في ليبيا

على عمر احمد<sup>1</sup>  
جامعة باتنة

Abstract	ملخص
<p>The objective of this study is, firstly, to review literature dealt with the subject of both internal and external auditing. Secondly, to investigate how efficient is internal auditing as seen by external auditors in Libyan companies.</p> <p>The field work is carried out through the main of questionnaires which are prepared in a manner that could allow us to check the four established hypothesis. The study ends by few recommendations that seem practicable in Libyan environment.</p>	<p>تهدف هذه الدراسة إلى معرفة رأي المراجع الخارجي في ليبيا حول فعالية أداء المراجعة الداخلية بالاعتماد على قياس الأهمية النسبية للعناصر ذات الصلة التي تضمنتها معايير المراجعة. ولتحقيق أهداف البحث تم إعداد وتوزيع استبيانات مخصصة لهذا الغرض تتكون من محاور أساسية نعتقد أنها تساعد على تحقيق أهداف الدراسة. أما عينة البحث المستهدفة فتتكون من (175) مراجع خارجي في حين بلغ عدد الاستبيانات المستردة (121). أي ما نسبته (69.14%) من مجموع الاستبيانات الموزعة. بعد تحليل ومعالجة البيانات التي تم تجميعها، وبعد اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى أن درجة تطبيق معايير المراجعة المتعلقة بتقييم فعالية المراجعة الداخلية من قبل المراجع الخارجي كانت ضعيفة، بينما بينت النتائج أن معيار استقلالية المراجع الداخلي هو الأهم من بين الأسس التي حددها معايير المراجعة لتقييم فعالية وظيفة المراجعة الداخلية. وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد من الاقتراحات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة الداخلية والخارجية على حد سواء.</p>

### المقدمة

لقد شهدت وظيفة المراجعة الداخلية تطوراً واضحاً في السنوات الأخيرة واتسع مجال عملها، وتزايد اعتراف الإدارات العليا في الشركات المختلفة بأهميتها نظراً لما تقدمه من خدمات في مختلف المجالات، كما زاد اهتمام المراجع الخارجي بوظيفة المراجعة الداخلية لوجود تشابه في بعض الأساليب والإجراءات المستخدمة من قبل كل من وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية، وذلك يعود إلى سبب إمكانية توفير التغطية المناسبة لعملية المراجعة الخارجية وتفادي الجهود المكررة. وقد قامت العديد من المنظمات المهنية المنظمة لمهنة المراجعة بإصدار معايير يتم من خلالها تنظيم العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي.

فعلى سبيل المثال قامت لجنة معايير المراجعة الأمريكية المنبثقة عن (AICPA) بإصدار نشرة (SAS NO 65) التي تتعلق بالتقييم الذي يجريه المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية وذلك بهدف الاستفادة منها في تقليل حجم الاختبارات وتقليص زمنها. كما أصدرت لجنة المعايير التابعة (IFAC) معيار (ISA NO 60)<sup>1</sup> الذي ينص على ضرورة الأخذ في الاعتبار أنشطة المراجعة الداخلية وانعكاساتها على

<sup>1</sup> - الانتماء في التدريس - جامعة الجبل الغربي - ليبيا

إجراءات المراجعة التي يقوم به<sup>2</sup>. ولا يتوقف وجود وظيفة للمراجعة الداخلية فعالة على إدخال تعديلات على طبيعة وتوقيت و تخفيض نطاق العمليات و الإجراءات التي يؤديها المراجع الخارجي، بل يمتد لتشمل الاعتماد عليها في القيام بالعديد من مجالات المراجعة وهذا لا يتم لا بعد التزام المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها في هذا الخصوص .

نظراً لما تتمتع به وظيفة المراجعة الداخلية من أهمية رقابية بالنسبة لأي شركة، ونظراً لما تقدمه من دعم ومساعدة لمختلف الوظائف التنفيذية من خلال التغذية العكسية المتصلة بمقارنة ما تم إنجازه مع ما تم تخطيطه، فإنه من المحتمل مع مرور الزمن أن يصيبها الوهن والإخفاق، ومن ثم لا بد من التحوط لذلك خاصة وأن هناك العديد من الدراسات التي قامت بتقييم دور المراجع الداخلي في الوحدات الاقتصادية سواء أكانت شركات<sup>3</sup> أم مصارف<sup>4</sup>، وقد توصلت إلى وجود قصور في دور المراجع الداخلي، مما يثير التساؤل حول مدى الاهتمام بهذه الوظيفة من قبل الجهات ذات العلاقة سواء كانت إدارة الشركة أو المراجع الخارجي.

إن محتوى هذه الورقة انصب حول محورين، تم في الأول عرض أهم الأفكار النظرية والتطبيقية التي تناولت المراجعة، بينما خصص الثاني إلى إجراء دراسة تطبيقية بغرض التعرف على (استقراء) موقف المراجع الخارجي من وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الخاضعة لمراجعته معتمداً في عملية التقييم على ما تتطلبه معايير المراجعة الخارجية بهذا الخصوص. مثل الاستقلالية والكفاءة ونطاق العمل وبذل العناية المهنية. إن البحث قد استند إلى معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعة الداخلية بهدف دراسة ومناقشة:

**فيما إذا كان المراجع الخارجي في ليبيا يقوم بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية وفقاً لمتطلبات معايير المراجعة.**  
أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه والذي يتعلق بالتقييم الذي يجريه المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية وذلك من أجل أولاً: مساعدته في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة. وثانياً: تخفيض حجم وزمن الاختبارات المبرمجة. وبالتالي تقليل التكاليف وزيادة كفاءة وفاعلية عملية المراجعة.

وتتبع أهمية الدراسة كذلك في كونها تتطرق إلى دراسة العلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي لاستكشاف كيف يتم تحقيق التعاون والتنسيق الفعال بينهما لتجنب التكرار والازدواجية في العمل.

## 1- الجانب النظري

تعتبر المراجعة الداخلية أهم وسائل الرقابة الداخلية، فعلى الرغم من وجود وسائل عديدة لتحقيق نظام فعال للرقابة مثل الموازنات التخطيطية، التكاليف المعيارية، التقارير الرقابية، إلا أن المراجعة الداخلية تتميز عن هذه الوسائل جميعاً بأنها تتم من طرف موظفين مختصين أكفاء لديهم مؤهلات خاصة تسمح لهم بتقويم أعمال غيرهم. عرف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين المراجعة الداخلية على أنها "نشاط مستقل، وتأكيد موضوعي، استشاري مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة، لأنها تتم بطريقة

منهجية منظمة تساعد الشركة في تحقيق أهدافها من خلال تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والسيطرة " <sup>5</sup>.

إن الهدف الأساسي من وظيفة المراجعة الداخلية هو مساعدة العاملين بالشركة على تأدية مهامهم بفعالية، شريطة أن يتم إشعارهم من خلال التغذية العكسية بالتحليلات والتقييمات والتوصيات وأي ملاحظات لها صلة بالأنشطة التي تمت مراجعتها. وعادة ما تشمل أنشطة المراجعة الداخلية على واحد أو أكثر من المجالات التالية<sup>6,7</sup>:

- 1- مراجعة وتقييم النظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية.
- 2- اختبار مدى صحة العمليات المالية والتشغيلية، وقد يتضمن هذا الأمر فحص الطرق المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وإعداد التقارير عن تلك المعلومات.
- 3- دراسة الجدوى الاقتصادية لمختلف العمليات والأنشطة من أجل اتخاذ القرارات التي ترمي إلى تحقيق مختلف الأهداف المحددة.
- 4- الفحص المستمر والدائم للالتزام الشركة بالقوانين والأنظمة والتشريعات السارية والمعمول بها .

ولقد بينت معايير المراجعة أهمية وظيفة المراجعة الداخلية للمراجع الخارجي، وكذلك أهمية التنسيق والتعاون بينهما، وفي هذا الخصوص أشار احد الباحثين إلى وجود ثلاثة مجالات مشتركة للمراجع الداخلي والخارجي يمكن أن توفر مجالاً واسعاً للتعاون والتكامل بينهما رغم الاختلافات في الأهداف والأساليب وهي<sup>8</sup>:

- 1- مجال تقييم الرقابة الداخلية.
  - 2- مجال المراجعة الإدارية.
  - 3- مجال المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي نيابة عن المراجع الخارجي.
- وفي نفس السياق السابق وصف احد الكتاب العلاقة بين المراجع الداخلي و الخارجي بأنها علاقة تفاعل ومساعدة متبادلة بينهما، فيستطيع المراجع الخارجي من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية تقديم مقترحات تساعد المراجع الداخلي على تقييم المنجزات الماضية ودراسة وتحليل الاتجاهات المستقبلية<sup>9</sup>. إن تحقيق التعاون والتكامل بين المراجع الداخلي والخارجي يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية بعملية المراجعة: الشركة، المراجع الخارجي، المراجع الداخلي. فبالنسبة للشركة فيزداد اطمئنانها وتأكدتها من فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومن عدالة القوائم المالية وبالتالي تخفيض تكلفة أداء المراجعة الخارجية، وتقديم تقرير المراجع الخارجي في موعده إلى الجمعية العمومية، ووصولها على الخبرات التي تحتاجها، وتوجيه مواردها وأحكام الرقابة عليها، كما يتم تحقيق تغطية شاملة لمراجعة جميع نشاطات الشركة. فضلاً عن اكتساب المراجع الداخلي المزيد من المعرفة والخبرة نتيجة الاحتكاك بالمراجع الخارجي الذي يتمتع بخبرة واسعة في مجالات المراجعة والمحاسبة بسبب تعامله مع أنواع مختلفة من الشركات.

وعلى الرغم من الفوائد التي يتم تحقيقها من خلال التنسيق والتعاون بين المراجعين إلا إنه يجب دوما الاحتفاظ باستقلالية أحدهما عن الآخر، وعدم المغالاة في الاعتماد على الجهود المشتركة عند وضع برنامج المراجعة لأن المغالاة قد تؤدي بهما إلى

تحقيق نتائج عكسية. لهذا فإن التعاون والتنسيق بينهما يجب أن يخضع لبعض القيود التي أكدتها معايير المراجعة (المعيار الدولي للمراجعة 610، بيان معيار المراجعة رقم 65) التي نصت على ضرورة حصول المراجع الخارجي على فهم كافي لأنشطة المراجعة الداخلية حتى يتسنى له تخطيط عملية التدقيق المحاسبي. وحددت المعايير التالية كأساس لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية:<sup>7,10</sup>

1. مكانة المراجع الداخلي في التنظيم. 2. مدى العمل المتاح للمراجع الداخلي. 3. الكفاءة العلمية و الفنية للمراجع الداخلي. 4. العناية المهنية اللازمة. من خلال مراجعة دراسات سابقة حول الموضوع تبين أن هناك اجتهادات متعددة تناولت في مجملها بعض القضايا الفكرية والمهنية التي من شأنها أن تساهم في إيجاد توافق بين مصالح مختلف الأطراف التي لها صلة بالوحدات الاقتصادية، خاصة في خضم الجدل الذي احتدم حول مدى مسؤولية مدقق (مراجع) الحسابات عن حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد حديثا ملحقة أضرارا كبيرة على اقتصاديات الدول (محليا ودوليا).

ومن هذه الدراسات تلك التي قام بها<sup>11</sup> حول "تقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية" والتي بينت نتائجها أن أغلب الشركات الصناعية الليبية تتوفر على أقسام للمراجعة الداخلية لكنها تفتقر إلى معظم مقومات الاستقلالية، وتفتقر كذلك إلى أغلب المتطلبات الأساسية التي تستدعي تحسين وترقية كفاءة وتأهيل المراجعين الداخليين في معظم أقسام المراجعة الداخلية بالشركات الصناعية الليبية، كما بينت نتائج الدراسة عدم قيام المراجعين الداخليين بتأدية نسبة كبيرة من المهام الواجب عليهم القيام بها بالرغم من محدودية نطاق عملهم. وفي محاولة أخرى قام<sup>12</sup> بعمل تحت عنوان " تقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية". هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأهمية النسبية للعوامل التي يستخدمها المراجع الخارجي في تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية في مصر. وخلصت هذه الدراسة إلى أن أكثر العوامل أهمية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين: الكفاءة المهنية والعناية المهنية، ثم يليهما في الأهمية أعمال المراجعة السابقة والوضع التنظيمي وجاء نطاق الوظيفة في المرتبة الأخيرة.

وفي دراسة قام بها<sup>13</sup> بعنوان "اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجع الداخلي". وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجعة الداخلية، والعلاقة بين قراره بالاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية وتقييمه لقوة وظيفة المراجعة الداخلية، وتحديد الأهمية النسبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للعوامل التي ذكرتها توصية معايير المراجعة الأمريكية رقم 9 لسنة 1975 (SAS NO 9) لتقويم وظيفة المراجعة الداخلية من قبل المراجع الخارجي، حيث نصت هذه الدراسة على وجود ثلاثة عوامل يتم من خلالها تقييم وظيفة المراجعة الداخلية وهي: كفاءة المراجع الداخلي، موضوعيته، عمل المراجع الداخلي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المراجعين الخارجيين بشكل عام يعتمدون على المراجع الداخلي من

اجل تقليل حجم ووقت اختبارات المراجعة، وان جميع العوامل متساوية تقريباً في أهميتها النسبية بالنسبة لاتخاذ قرار الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية. وقام<sup>14</sup> بدراسة بعنوان "حكم المراجع الخارجي في تقويمه لوظيفة المراجعة الداخلية". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تعد هامة من وجهة نظر المراجع الخارجي في تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية وهدفت أيضاً إلى تحديد الفروقات المعنوية في الأحكام الشخصية فيما بين شركات المراجعة الأربعة موضوع الدراسة، ومستويات الخبرة داخل كل منشأة، ومستويات الخبرة من جانب كل شركة، واحتوت الدراسة على ستة متغيرات وهي الكفاءة والتأهيل العلمي والموضوعية والاستقلالية، وعمل المراجع السابق، ونوعية الأداء، وتوصلت الدراسة إلى أن عامل الاستقلالية وعمل المراجع السابق هما أهم العوامل التي يعتمد عليها المراجع الخارجي في تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية.

واستمرارا لنفس اتجاه الدراسات التي سبقت قام<sup>15</sup> بدراسة عنونها: توفير إطار عمل المراجعة الداخلية. تناول من خلالها الأبعاد والآثار المترتبة على قيام معهد المراجعين الداخليين في أمريكا بتحديث وتعديل معايير المراجعة الداخلية التي تمس كلا من الإدارة، المراجعين الخارجيين، المستثمرين. خلصت الدراسة إلى أن المستثمرين والجهات الأخرى المستفيدة من تقرير المراجع الخارجي سوف تستفيد من رأي هذا الأخير في تقييم أنشطة المراجع الداخلي واستقلاليته وكفاءته وموضوعيته، وكذلك مدى التزامه بتطبيق معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها، لأن هذا الرأي سيؤثر على مستوى الثقة وعلى جودة أنظمة الرقابة الداخلية والأداء المالي والإداري للمؤسسات موضوع المراجعة.

من خلال ما ورد في الدراسات السابقة يمكن تصنيف محتواها في مجموعتين: أحدهما ركزت على تقييم وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر الإدارة، مع التطرق إلى بعض الجوانب الخاصة بالعلاقة بين المراجع الداخلي والخارجي. في حين اهتمت الثانية بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي معتمد بعضها على نشرة معايير المراجعة الأمريكية (نشرة رقم 9) والبعض الآخر على المعايير المطبقة في بعض الدول مثل ليبيا، الأردن، مصر. أما هذه الدراسة فإنها تتميز عن الدراسات السابقة في أمرين: أولهما: اهتمت بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي، ثانيهما: اعتمدها على نشرة معايير المراجعة رقم (65) لعام 1999، وعلى معيار المراجعة الدولي رقم (610) والخاصة بتقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية.

## 2- الدراسة العملية

### المنهج المستخدم:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

### أداة الدراسة

تم تصميم استبيان يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها يتكون من خمسة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول: يهدف إلى تجميع بعض المعلومات حول المستجوبين، من حيث المؤهلات التي يحملونها، والخبرة التي يتمتعون بها.  
 القسم الثاني: يشتمل على بعض الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على مدى اهتمام مراجع الخارجي بتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.  
 القسم الثالث: الغرض منه هو تجميع المعلومات لمعرفة مدى اهتمام المراجع الخارجي بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.  
 القسم الرابع: يهدف إلى تجميع المعلومات لمعرفة مدى اهتمام المراجع الخارجي بتقييم أداء المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.  
 القسم الخامس: يهدف إلى تجميع المعلومات لمعرفة مدى اهتمام المراجع الخارجي بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.

الدرجة الوصفية	الفئة
ضعيف	اقل من 60%
متوسط	من 60% إلى اقل من 70%
جيد	من 70% إلى اقل من 80%
جيد جداً	من 80% إلى اقل من 90%
ممتاز	من 90% فما فوق

لتقييم مدى قيام المراجع الخارجي بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات التي يقوم بمراجعتها استخدم الباحث الفئات التالية:

#### مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين القانونيين (أصحاب مكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة) والبالغ عددهم (1205) مراجعاً قانونياً على مستوي ليبيا<sup>2</sup>، تم توزيع الاستبيان على المراجعين الخارجيين المشاركين والبالغ عددهم (170)، حيث يعتبر هذا العدد معقولاً لأنه يفوق العدد الذي يمكن اعتماده في استخدام المعادلات الإحصائية<sup>16</sup>. بلغ عدد الاستبيانات التي تم استرجاعها (121). فهي تمثل نسبة (71%).

#### الاختبار الأول لصحيفة الاستبيان

قام الباحث بإجراء اختبار الاستبيان قبل الصياغة النهائية للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تناسب جميع المتغيرات التي تؤثر على فرضيات الدراسة، وكذلك للتأكد من صياغة الأسئلة بأسلوب واضح وسهل الاستيعاب، وخال من الغموض والالتباس، فقد تم عرضها على أساتذة أكاديميين، وعلى بعض العاملين في مجال المراجعة حيث قاموا بمراجعة صحيفة الاستبيان وأبدوا ملاحظاتهم التي أخذت بعين الاعتبار عند إعداد صحيفة الاستبيان في شكلها النهائي.  
 الأساليب الإحصائية المستخدمة

2 - تم الحصول على هذا من سجلات النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين الليبيين بتاريخ (2009/11/1)

قام الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل نتائج هذه الدراسة مستخدماً الأساليب الإحصائية التالية عند تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية والتوزيعات التكرارية، وذلك لأن البيانات ( بيانات منفصلة) وفي هذه الحالة يكون من المناسب والمفيد استخدام هذه الأساليب لأنها تعطي فكرة سريعة وواضحة ومبدئية على ما يجري، وكذلك استخدام النسب المئوية للمجاميع لأنها تعكس الصورة الواقعية على طبيعة البيانات.
2. الاختبار الإحصائي للنسب (الحدود الدنيا لقبول الفرضيات) تستخدم الحدود الدنيا لقبول الفرضيات لاختبار الفرضية أن نسبة الإجابة بنعم (على سؤال معين) تساوي قيمة محددة مقابل الفرضية البديلة أن نسبة الإجابة بنعم أقل من تلك القيمة ويستخدم الاختبار في الأسئلة التي تكون إجابتها نعم أو لا ويشترط في استخدام الاختبار الإحصائي للنسب أن يكون حجم العينة كبيراً ويعتبر هذا الاختبار أكثر الاختبارات استخداماً لسهولة ودقة النتائج التي يتم الحصول عليها.

### خصائص المشاركين في الدراسة

اشتمل القسم الأول من الاستبيان على مجموعة الأسئلة التي تهدف إلى تجميع بعض المعلومات الشخصية عن المشاركين البالغ عددهم ( 121 ) مراجع، ومن خلال تحليل إجابات المشاركين في هذا الخصوص، نلاحظ أن (81.82%) من المشاركين يحملون الشهادة الجامعية (البكالوريوس) أو أعلى، وأن (14.05%) من عينة الدراسة يحملون دبلوم تجاري، بينما يشكل حملة الثانوية العامة نسبة (4.13%) من المراجعين، ويلاحظ أن نسبة حملة التخصصات المحاسبية بلغت (87.60%) من عينة الدراسة، وبلغت نسبة التخصصات الأخرى والتي لها علاقة بمهام المراجعة (8.27%) من المشاركين، أما النسبة الباقية والبالغة (4.13%) من عينة الدراسة ليس لديهم تخصص (ثانوية عامة)، كما تبين أن (79.34%) من المشاركين لديهم سنوات خبرة أكثر من (5) سنوات. وهذه النسب تفيد بأن الغالبية العظمى من المشاركين من حملة الشهادات الجامعية فما فوق، وهذا يدل على مستوى التأهيل العلمي المناسب، لأداء مهام المراجعة وللإجابة عن فقرات الاستبيان بشكل موثوق، وكما تشير إلى أن معظم المشاركين تتوفر لديهم الخلفية العملية المناسبة للمهام التي يقومون بها، ويلاحظ أيضاً أن نسبة كبيرة من المشاركين لديهم خبرة جيدة في مجال المراجعة مما يمكنهم من إعطاء آراء ناتجة عن حكم مهني مبني على خبرة مهنية كبيرة ..

### تحليل البيانات

يتناول هذا الجزء تحليل ودراسة إجابات و ملاحظات المشاركين في بقية أقسام الاستبيان. وتمثل هذه العملية الوصفية المرحلة الأولى من عملية التقييم التي تهدف إليها الدراسة، وفي ما يلي تحليل إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان:

#### أ - قيام المراجع الخارجي بتقييم استقلالية المراجع الداخلي

عند تناول نتائج أسئلة هذا القسم مجتمعة - الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على مدى قيام المراجع الخارجي بتقييم استقلالية المراجع الداخلي - نلاحظ أن نسبة الإجابات "بنعم" تتفاوت من سؤال إلى آخر، كما نلاحظ أن إدارة المراجعة الداخلية ترتبط بأعلى مستوى إداري " قد حاز على نسبة (80.99%)، و هذه النتيجة تدل على إدراك المراجع الخارجي بأن ارتباط إدارة المراجعة الداخلية بأعلى مستوى إداري

يعطيها نوعاً من الاستقلالية، ويمكن المراجعين الداخليين من ممارسة نشاطاتهم بحرية وبدون أي ضغوط أو قيود. وهذا بدوره يشكل حافزاً للمراجع الخارجي حتى يعتمد على المراجع الداخلي بهدف تقليل حجم الاختبارات التي كان من المفروض أن يقوم بها. يلاحظ كذلك أن الإجابة "بنعم" على السؤال رقم (8) الذي ينص على " هل يتم التحقق من وجود لائحة توضح أهداف وصلاحيات ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية؟ " قد حازت على نسبة تطبيق تساوي (44.63%). تشير هذه النسبة إلى أن المراجع الخارجي لا يولي هذا الإجراء الاهتمام الكافي عند تقييم استقلالية المراجع الداخلي. وهذا في اعتقادنا، يعتبر قصوراً في إدراك بعض المراجعين الخارجيين لأهمية وجود هذه اللائحة في تعريف الآخرين داخل الشركة بمسؤوليات المراجع الداخلي، ونطاق عمله، وتبعيته في الهيكل التنظيمي، وعموماً كانت نسبة الإجابات "بنعم" أقل من نسبة (65%)، وهذا يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بتقييم متوسط للمعيار الخاص باستقلالية للمراجع الداخلي.

#### ب - قيام المراجع الخارجي بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي

من استعراض بيانات هذا القسم الذي يتضمن سبع أسئلة، نلاحظ أن نسبة الإجابات "بنعم" تختلف من سؤال إلى آخر. فعلى سبيل المثال نلاحظ أن الإجابة على السؤال رقم (10) قد حاز على أعلى نسبة تطبيق تعادل (70.25%) مقارنة بالإجابة "بلا". تفيد هذه النتيجة بأن التحقق من المؤهلات العلمية للمراجع الداخلي يلقي اهتماماً من قبل نسبة كبيرة من المراجعين الخارجيين. يلاحظ كذلك أن السؤال رقم (13) الذي ينص على " التحقق من خبرة المراجعين الداخليين بالتشغيل الإلكتروني للبيانات" قد حاز على نسبة متدنية تعادل (28.10%)، ولعل أن هذه النتيجة تعود إلى عدم توفر الفهم والمعرفة الجيدة بعمل الحاسوب لدى معظم المراجعين. بينما كانت نسبة الإجابات الإيجابية أقل من (52%) عندما تعلق الأمر بمعرفة درجة اهتمام المراجع الخارجي بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي

#### ج - قيام المراجع الخارجي بتقييم أداء المراجع الداخلي

يشتمل هذا القسم من الاستبيان على تحليل إجابات المستجوبين عن التسع أسئلة التي تهدف إلى التعرف على مدى قيام المراجع الخارجي بتقييم أداء المراجع الداخلي تبين إجابات أسئلة هذا القسم ان نسبة الإجابات "بنعم" كانت مرتفعة في السؤال رقم (17) الذي ينص على " مراجعة تقييم المراجع الداخلي للنظام المحاسبي" وهذه النتيجة تعكس بأن هذا الإجراء يعتبر محورياً في نظر نسبة كبيرة من المراجعين الخارجيين لأنه من جهة يساهم في تدعيم دور النظام المحاسبي، وفي زيادة دقته وفعالته، ومن جهة أخرى، يدعم عملية الرقابة المستمرة على مختلف العمليات والأنشطة المالية وغير المالية<sup>17</sup>، كما يتبين أن الإجابة على السؤال رقم (22) الذي يتمحور حول " مراجعة الخطة السنوية والفرعية لأعمال المراجع الداخلي" قد حاز على نسبة تطبيق منخفضة (38.02%). تشير هذه النسبة بشكل واضح إلى ضعف اهتمام المراجع الخارجي بهذا الانشغال بالرغم من أهميته في تكوين قناعة لدى المراجع الخارجي حول نطاق عمله وما يرتبط به من برامج. يخلص مما سبق أن متوسط نسب الموافقين على أسئلة هذا



القسم (60.42%) مقارنة مع نسبة غير الموافقين (39.58%). تدل هذه النتيجة على وجود تقييم متوسط للمعيار الخاص بأداء المراجع الداخلي من قبل المراجع الخارجي عند قيامه بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية.

#### د - قيام المراجع الخارجي بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي

يشتمل هذا القسم على تحليل لإجابات المشاركين على السبع أسئلة التي صيغت من أجل التعرف على مدى قيام المراجع الخارجي بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي، حيث يوضح التوزيع التكراري لإجابات المشاركين حول هذا القسم من الاستبيان أن نسبة الإجابات "بنعم" عن السؤال رقم (30) الذي ينص على "الإطلاع والتحقق من شكل ومحتوى وطبيعة تقارير المراجعة الداخلية" تعادل (76.86%)، تدل هذه الحقيقة على قيام المراجعين الخارجيين بمراجعة تقارير المراجع الداخلي، حيث ان تقارير هذا الأخير تبين النتائج التي توصل إليها، وكذلك البنود التي تمت مراجعتها، والأساليب المستخدمة. على ضوء هذه المؤشرات يستطيع المراجع الخارجي أن يكتشف أماكن الخلل والضعف في نظام الرقابة الداخلية، وهذا من شأنه أن يساعده في تحديد حجم ووقت اختبارات المراجعة التي سيقوم بها. أما فيما يخص معرفة نتائج الإجابة عن السؤال رقم (25) في الذي ينص على "هل يتم التأكد من مدى التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية" كانت الإجابة "بنعم" تمثل (56.20%). وهذه النتيجة تدل على ضعف اهتمام المراجعين الخارجيين بهذا الإجراء عند تقييمهم وظيفة المراجعة الداخلية، ويعود ذلك إلى شمول معايير المراجعة الداخلية على أمور غير مالية متعلقة بالعمليات الإدارية التي هي محل اهتمام المراجع الداخلي أكثر من المراجع الخارجي الذي يهتم أساساً بالأمور المالية التي لها علاقة بعدالة القوائم المالية. عموماً كانت نسبة الإجابات "بنعم" أقل من نسبة (64%)، وهذا دليل على أن المراجع الخارجي يقوم بتقييم متوسط للمعيار الخاص بالعناية المهنية للمراجع الداخلي.

#### تخصيص موقف المراجع الخارجي من تقييم وظيفة المراجعة الداخلية

استناداً إلى البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيانات و التي كانت مفصلة وفق ما اقتضته أهداف الدراسة فإنه يمكن تقديم الملاحظات التالية:

1. يتضح من تحليل بيانات الاستبيان أن نسبة (40.08%) من المستجوبين لا يقومون بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية وهذا يخالف معايير المراجعة (المعيار رقم 610، نشرة رقم 65)، كما يخالف ما نص عليه المعيار الثاني من معايير العمل الميداني الموضوع من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين. فالمراجع الخارجي يقوم من خلال فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية باختبار مستوى درجة الثقة التي يضعها في وظيفة المراجعة الداخلية تمهيداً لإعداد مخطط عمله و لتقدير حجم المخاطر المصاحبة له.

2- كما يلاحظ أن عنصر استقلال المراجع الداخلي نال المرتبة الأولى في الأهمية من قبل المراجع الخارجي في التقييم العام لوظيفة المراجعة الداخلية وهذا يتوافق مع نتائج دراسة<sup>18</sup>، حيث بينت هذه الدراسة أن استقلالية المراجع الداخلي تعتبر من أهم العوامل التي تستهوي المراجع الخارجي في تقييم وظيفة المراجعة الداخلية. وتختلف هذه النتيجة

مع تلك التي توصل إليها<sup>19</sup> والتي تشير إلى أن استقلالية المراجع الداخلي هي أقل العوامل أهمية في نظر المراجع الخارجي. وأخيرا يري الباحث أن من بين أسباب ضعف استجابة المراجع الخارجي الليبي لمعايير المراجعة الخارجية والإرشادات المفسرة لها بخصوص تقييم وظيفة المراجعة الداخلية، وتقديم الإيضاحات اللازمة عن مناطق الضعف بها في الشركات موضوع المراجعة تعود إلى:

1- ضعف وظيفة المراجعة الداخلية داخل الشركات والوحدات الاقتصادية الليبية. (تقارير جهاز المراجعة المالية).

2- ضعف إدراك بعض المراجعين الخارجيين الليبيين لأهمية دراسة وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية لتنفيذ مهام المراجعة الخارجية بالجودة المطلوبة.

3- غياب الوضوح في معايير المراجعة في ليبيا لعدم وجود إرشادات تفسرها وتحدد أبعادها وتكون ملزمة للمراجع الخارجي الليبي.

#### وضع الفرضيات:

**الفرضية الرئيسية** " المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات التي يقوم بمراجعتها". ويقاس مدى اهتمام المراجعين الخارجيين بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية بمدى قيامهم بتقييم العناصر التالية:

1- تقييم استقلالية المراجع الداخلي. 2- تقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي.

3- تقييم نطاق عمل المراجع الداخلي. 4- تقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي.

وكذلك تم تقسيم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية.

#### الفرضية الفرعية الأولى:

" المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".

#### الفرضية الفرعية الثانية:

" المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".

#### الفرضية الفرعية الثالثة:

" المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".

#### الفرضية الفرعية الرابعة:

" المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".

وتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الاختبار الإحصائي للنسب " اختبار ذو الحدين".

#### اختبار الفرضيات

#### ثانيا/ اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية  $H_0$ : المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.  
الفرضية البديلة  $H_1$ : المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.  
تم استخدام اختبار النسب بعد أن تم التعبير عنها رياضيا كالآتي:

$$H_0 : p \geq 80$$

$$H_1 : p < 80$$

حيث (P) تمثل نسبة الإجابة بنعم حول الأسئلة المتعلقة بتقييم المراجع الخارجي لاستقلالية المراجع الداخلي.

من تحليل البيانات التي وردت في الاستبيان تبين أن نسبة الإجابة بنعم أعلى من الحد الأدنى لنسبة 0.80 في سؤالين. وتبين أيضا أن نسبة الإجابة بنعم أقل من الحد الأدنى لنسبة 0.80 في ستة أسئلة. بمعنى آخر أن الأسئلة المرفوضة اكبر من حيث العدد من الأسئلة المقبولة وذلك بناء على مقارنتها مع الحد الأدنى للنسبة المقبولة. كما أن النسبة المشتركة لجميع الأسئلة تقع في أقل من الحد الأدنى للنسبة المقبولة، لهذا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها. ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.

#### ثانيا/ اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية  $H_0$ : " المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".  
الفرضية البديلة  $H_1$ : " المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".  
تبين أن نسبة الإجابة بنعم أعلى من الحد الأدنى لنسبة 0.80 في سؤال واحد فقط، وتبين أيضا أن نسبة الإجابة بنعم أقل من الحد الأدنى لقبول  $H_1$  في جميع الأسئلة الباقية. وتبين كذلك فإن النسبة المشتركة لجميع الأسئلة تقع أقل من الحد الأدنى للنسبة المقبولة، لذلك نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن مراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها. ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.

#### ثالثاً/ اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية  $H_0$ : " المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها " .

الفرضية البديلة  $H_1$ : "مراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم نطاق عمل المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".  
 اتضح من خلال تحليل بيانات الاستبيان أن نسبة الإجابة بنعم أعلى من الحد الأدنى لقبول  $H_1$  في سؤالين فقط ويتبين أيضاً أن نسبة الإجابة بنعم أقل من الحد الأدنى لقبول  $H_1$  في سبع أسئلة حيث إن الأسئلة التي تقع دون الحد الأدنى لقبول النسبة 0.80 أكثر من عدد الأسئلة التي تقع أعلى من نسبة  $P_0$ . أما النسبة المشتركة لجميع الأسئلة فتقع دون الحد الأدنى للنسبة المقبولة، لهذا يتم رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم أداء المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن مراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم أداء المراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها،  
 رابعاً/ اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية  $H_0$ : "المراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".  
 الفرضية البديلة  $H_1$ : "المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها".  
 تبين أن نسبة الإجابة بنعم أعلى من الحد الأدنى لقبول  $H_1$  في سؤال واحد فقط، ويتبين أيضاً أن نسبة الإجابة بنعم أقل من الحد الأدنى لقبول  $H_1$  في خمس أسئلة. حيث إن الأسئلة التي تقع دون الحد الأدنى لقبول النسبة 0.80 أكثر من عدد الأسئلة التي تقع أعلى من نسبة  $P_0$ . أما النسبة المشتركة لجميع الأسئلة فتقع دون الحد الأدنى للنسبة المقبولة، لهذا يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن مراجع الخارجي يعطى الاهتمام الكافي لتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي في الشركات التي يقوم بمراجعتها.  
 من اختبار الفرضية الفرعية الأولى والثانية والثالثة والرابعة يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص بأن المراجع الخارجي لا يعطى الاهتمام الكافي لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات التي يقوم بمراجعتها.

#### النتائج والاقتراحات

في هذا القسم سيتم عرض أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة والتوصيات التي خرجت بها.

#### نتائج الدراسة

بناء على ما تم بيانه في الفقرات السابقة من تحليل البيانات الدراسة ومناقشة نتائجها واختبار فرضياتها فانه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1- رغم أهمية دراسة وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية من طرف المراجع الخارجي، فان هذا الأخير في البيئة الليبية لا يعطي الاهتمام الكافي لهذا الإجراء عند تنفيذ عمليات المراجعة الخارجية. وهذا الأمر بطبيعة الحال له أثره السلبي الكبير على

- طريقة أداء كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي للأعمال الواجب عليهما القيام بها.
- 1-1 أظهرت النتائج أن نسبة (35.64%) من المشاركين لا يقومون بتقييم استقلالية المراجع الداخلي في الشركات التي يقومون بمراجعتها.
- 2-1 تبين أن نسبة (48.64%) من المشاركين لا يقومون بتقييم كفاءة وتأهيل المراجع الداخلي.
- 2-2 تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة (39.58%) من المشاركين لا يقومون بتقييم أداء المراجع الداخلي في الشركات التي يقومون بمراجعتها.
- 4-1 تشير نتائج الدراسة إلى وجود نسبة (36.64%) من المراجعين الخارجيين لا يقومون بتقييم العناية المهنية للمراجع الداخلي.
- اقتراحات الدراسة**

- بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ، فسيتناول هذا القسم التوصيات التي من شأنها تفعيل وزيادة كفاءة المراجع الخارجي في تطبيقه لمعايير المراجعة المتعلقة بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية.
1. ينبغي على المراجع الخارجي الاهتمام بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الخاضعة لمراجعتهم، تنفيذاً لمعايير المراجعة وذلك للكشف عن جوانب القصور القائمة وتحديد مجالات التطوير اللازمة حتى تحقق خدمات المراجعة الدور المطلوب منها بكفاءة وفعالية.
2. ضرورة تطوير نظرة مراجعين الخارجيين نحو طبيعة وأهمية وظيفة المراجعة الداخلية، لأن ذلك يعتبر ضرورياً لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية فالمراجع الخارجي له الدور الهام في توفير الدعم والاهتمام بهذه الوظيفة وتذليل ما يعترض عملها من مشاكل أو ما يواجهها من صعوبات.
3. ضرورة تفيد الشركات بإنشاء إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، وتدعيمها بالكفاءات البشرية الملائمة والإمكانيات اللازمة، وذلك حتى تتمكن من القيام بمسؤولياتها على أكمل وجه.
4. ضرورة قيام المؤسسات العلمية والمهنية (الجامعات ونقابة العامة للمحاسبين و المراجعين الليبيين) بعقد دورات وندوات ومؤتمرات العلمية لتوعية المراجعين الخارجيين والداخليين بأهمية التنسيق والتعاون بينهما في رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة.
5. ضرورة الإسراع في إصدار معايير للمراجعة الخارجية من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين وإلزام المراجعين بتطبيقها بما في ذلك الالتزام الكامل بفحص وتقييم وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدات الاقتصادية المختلفة.
6. سعياً نحو زيادة الفائدة البحثية لهذه الدراسة، يوصي الباحث بإجراء دراسة مكاملة تتناول دراسة أسباب ضعف اهتمام المراجع الخارجي بتقييم المراجعة الداخلية.

## الهوامش

- 1- طارق عبدالعال حماد.(2007): موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الثالث، (القاهرة: الدار الجامعية).
- 2- الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC): إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي، عمان، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003،
- 3- بشير محمد درويش(1990): " تقييم دور المراجع الداخلي في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير- غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قار يونس.
- 4- كامليا مسعود سالم (1995): "المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية". رسالة ماجستير- غير منشورة ، كلية الاقتصاد، جامعة قار يونس.
- 5- محمد حسني عبد الجليل. ( 2001): إطار مقترح لدراسة وتقييم المراجع الخارجي لعمل المراجعة الداخلية في ضوء معيار المراجعة الدولي رقم ( 610 ) ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة حلوان.
- 6- أحمد صالح العمرات. ( 1990): المراجعة الداخلية، الإطار النظري والمحتوى السلوكي ( عمان: دار البشير للنشر والتوزيع).
- 7- حسين القاضي، حسين نحوح (1999): مراجعة الحسابات، ( دمشق : منشورات جامعة دمشق ).
- 8- السيد أحمد السقا .(1997): المراجعة الداخلية - الجوانب المالية و التشغيلية ، ( الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة ).
- 9- أحمد صالح العمرات. مرجع سابق.
- 10- أحمد حلمي جمعة. (2005): المداخل إلى الحديث لتدقيق الحسابات، عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 11- بشير محمد درويش مرجع سابق.
- 12- صادق حامد مصطفى. (1995): " تقييم المراجع الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية ". مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 49.
- 13- Schneider, A .(1985): The Reliance of External Auditors on the Internal Audit Function , Journal of Accounting Research, Autumn . PP.911-919.
- 14- Brown P.R. (1983) Independent Auditor Judgment in the Evaluation of Internal Audit Function, Journal of Accounting Research, autumn. PP.444-455.
- 15- Colbert,J,L.(2002) : Furnishing Contexts For Internal Audit Work. CPA journal. 72 (5). pp : 34-43.
- 16- محمد فتحي محمد (1981): الإحصاء في اتخاذ القرارات. مكتبة عين شمس. القاهرة.

- 17- Arens, A , A, Elder, R, J, and Beasley, M.S.(2006) Auditing and Assurance Services , prentice Hall , USA .
- 18- Brown P.R. op. cit.
- 19- صادق حامد مصطفى. مرجع سابق.